أنباء لبنانية

العاصفة الثلجية تقطع الطرق الجبلية وتعزل بلدات على ارتفاع 1200 متر

اجتماع بعبدا الثلاثي انتهى بسيناريو غير مسبوق في تاريخ لبنان.. لا حكومة!

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

عرفت البلاد السيناريو الأسوأ في تاريخ تأليف الحكومات في لبنان، عند المحطة الأخيرة. إذ انتهى الاجتماع الثلاثي في قصر بعبدا بين رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري والرئيس المكلف بتشكيل الحكومة نواف سلام، من دون الإعلان عن ولادة حكومة العهد الأولى، والتي كانت منتظرة بصدور مراسيم تأليفها، بعد استدعاء الأمين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكية إلى القصر الجمهوري للإعلان عن التشكيلة.

والتقطت صورة للاجتماع الثلاثي للرؤساء، وفجأة أعلن عن مغادرة الرئيس بري، الذي كان دخل إلى القصر من غير الباب الرئيسي، حيث يتمركز رجال الصحافة. وبدا الأمر عاديا، ذلك ان رئيس المجلس النيابي يغادر عادة تاركا إصدار المراسيم بعد توقيعها من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف. إلا ان المفاجأة كانت في مغادرة سلام من دون الإدلاء بأي تصريح، ومعه «طار التأليف» الذي كان مقررا أمس الخميس.

وتردد ان خلافا حصل حول الوزير الشيعي الخامس، ورفض الرئيس بري تسمية سلام للوزير المعني. وما لم يتم تدارك الأمور بسرعة، فإن البلاد أمام أزمة حكومة وحكم، جراء «ضربة» غير محسوبة، تعاكس الدعم الدولي والعربي غير المسبوق للعهد.

وكان الرئيس المكلف نواف سلام دخل إلى قصر بعبدا ظهر أمس، وهو يعول على الخروج بلقب «دولة الرئيس» ليدخل نادي رؤساء الحكومات في لبنان منذ نيل البلاد الاستقلال. وجهز سلام لحديث تلفزيوني عبر شاشة «تلفزيون لبنان» يحاوره فيه 3 صحافيين، ويبث عبر كل الأقنية، بعد صدور مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة، الأمر الذي لم يحصل.

اجتماع الرؤساء الثلاثة في بعبدا بين رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة المكلف نواف سلام (محمود الطويل)

وزار سلام دار الفتوى قبل ظهر الخميس، والتقى مفتي الجمهورية سماحة الشيخ عبداللطيف دريان. وقال من منبر دار الفتوى: «كانت الزيارة مناسبة للتداول في الشؤون الوطنية وللاطمئنان على صحته (المفتي)، وأطلعته على مسار تأليف الحكومة وما تم التوصل إليه، وأكدت له أنني أعمل بكل ما أوتيت من قوة للإسراع في التأليف كما استمعت من سماحته إلى الرؤى الوطنية والحكمة التي تشكل بوصلة لنا».

وكان إعلان الحكومة تأجل من مساء الأربعاء لإجراء بعض التعديلات الطفيفة على التشكيلة الحكومية بالتفاهم بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف تشكيل الحكومة.

وكانت كلمة الرئيس المكلف لدى مغادرته القصر الجمهوري في بعبدا مساء الأربعاء، بمثابة تقديم كشف حساب عن الاتصالات وما واجهه من الأطراف جميعهم.

وجاءت الساعات الأخيرة لإنضاج التشكيلة وتوزيع الحقائب لصالح حزب «القوات اللبنانية»، بحصوله على 4 حقائب وازنة بينها واحدة سيادية هي الخارجية، فيما اختار «التيار الوطني الحر» البقاء خارج الحكومة، عندما شعر ان هناك تحجيما لدوره بدا وكأنه متعمد بحسب أوساط مقربة منه، فارتأى البقاء خارج الحكومة، متفاديا الحصول على دور هامشي فيها.

وفي معلومات خاصة بـ «الأنباء» ان جهة عربية دخلت من بعيد على خط تأمين تمثيل جامع للقوى السياسية اللبنانية داخل الحكومة، وتحديدا «التيار الوطني الحر»، إلا ان رئيسه النائب جبران باسيل، قال انه لن يرضى بتمثيل «التيار» بأقل من حجمه ونيله حصصا وازنة.

وتحدثت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن «أسباب عدة لإحراج التيار تمهيدا لإخراجه، ومنها تجنب العودة إلى تحالفاته السابقة، وبالتالي عدم توفير عناصر الثلث المعطل في الحكومة، على رغم إعلان رئيسه باسيل انه لم يعد هناك تحالف بينه وبين «حزب الله»، كما ذكر ان الحديث عن ثلث معطل لم يعد له مكان».

غير ان هذا الأمر، وبحسب المصادر، «بدا واضحا، وهذا ما أشار إليه الرئيس المكلف في كلمته المكتوبة من قصر بعبدا بالقول: أعمل على تشكيل حكومة إصلاحية، ولن اسمح بتعطيل عملها، كما انها لن تحمل في داخلها إمكانية تعطيلها».

في أي حال، تعرضت الحكومة المنتظرة لضربة غير سهلة، على رغم كونها تحظى بمظلة سياسية واسعة من غالبية الكتل النيابية والأحزاب السياسية. وكان الجميع، حتى غير المشاركين فيها، يعولون على انطلاقتها ومنحها الوقت لتبيان مسارها وما ستقدم عليه من خطوات في ضوء ملفات «ثقيلة» بينها الانسحاب الإسرائيلي من بلدات حدودية لبنانية دخلت إليها في شكل أكبر بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان في 27 نوفمبر 2024. وملفات متراكمة ترزح تحتها البلاد من إعادة إعمار، وانهيارين نقدي واقتصادي وقطاع مصرفي فاقد للثقة منذ نهاية 2019.

ويرى الجميع انه لابد من التعاطي بإيجابية مع العهد الذي يقوده رئيس الجمهورية، ومنحه ما يستحق من وقت وتفهم لمعالجة مشكلات، لا بل لمحاولة التأسيس لإنقاذ جمهورية متهالكة. والدعم الداخلي مطلوب لملاقاة الدعم الدولي والعربي غير المسبوق للبنان.

وفي سياق منفصل، تأتي زيارة الوفد الأميركي المؤلف من بديلة المبعوث السابق أموس هوكشتاين، نائبة المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس ومسؤول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي إريك تريغر إلى بيروت، حيث ستتوجه أورتاغوس اليوم الجمعة إلى الجنوب في جولة ميدانية يرافقها فيها رئيس لجنة الإشراف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز. وتلتقي غدا السبت المسؤولين الرسميين اللبنانيين.

من جهة ثانية، وفيما الجيش اللبناني يواصل انتشاره في البلدات الحدودية التي تخليها القوات الإسرائيلية، تستمر إسرائيل في وضع العراقيل أمام تنفيذ الجيش مهمته، للتذرع بعدم الجهوزية لإنجاز الانسحاب كما هو مقرر في 18 فبراير، ذلك انها ترفض حتى الآن الانسحاب من قرى القطاع الشرقي.

غير ان قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان «اليونيفيل» نفت المزاعم الإسرائيلية، وأكدت ان الجيش اللبناني جاهز للانتشار في مواقعه ويقوم بدوره، والتنسيق قائم معه لإنجاز هذه المهمة المطلوبة.

ونفذ الجيش الإسرائيلي ظهر أمس، عمليات نسف لما تبقى من منازل في بلدة كفركلا، التي ينتظر أهاليها منذ أيام عند مدخلها لتفقد أرزاقهم من دون ان يتمكنوا من الدخول.

في العاصفة الثلجية «أسيل» التي تضرب لبنان، ذكرت «الوكالة الوطنية للاعلام» الرسمية اللبنانية، ان الثلوج غطت قرى وبلدات البقاع الغربي التي يزيد ارتفاعها عن 1200 متر. وعزلت بعضها بفعل تراكم الثلوج التي وصلت سماكتها إلى 25 سنتيمترا. وفيما قطعت الطرقات الجبلية التقليدية بسبب الثلوج، تفجرت الينابيع بفعل غزارة الهطولات المائية وساهمت في رفع منسوب المياه في بحيرة القرعون. وضربت موجة صقيع جليدية الساحل اللبناني وتدنت درجة الحرارة إلى 6 مئوية، وكانت الأبرد هذا الموسم.

تمنى للرئيس المكلف نواف سلام النجاح في مهمته

وزير الشباب والرياضة جورج كلاس لـ«الأنباء»: ميقاتي كان يستحق العودة لترؤس حكومة العهد الأولى

بيروت ـ زينة طبّاره

د. جورج كلاس

رأى وزير الشباب والرياضة في حكومة تصريف الأعمال د.جورج كلاس في حديث الى «الأنباء»، ان شعار «معا للإنقاذ» الذي اتخذته حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بعد نيلها ثقة مجلس النواب، «لم يكن الا صادقا، إطلاقا من رغبة الحكومة وعزيمة رئيسها على ايجاد الحلول الناجعة للواقع المأساوي الذي كانت قد انحدرت اليه البلاد نتيجة عوامل داخلية وخارجية عدة، كان أبرزها الإفلاس المالي، والانهيار الاقتصادي والنقدي الذي قضى على رواتب القطاعين العام والخاص، ومحاصرة لبنان سياسيا، وانعكاس معاقبة سورية بقانون قيصر سلبا ومباشرة على الداخل اللبناني».

وأضاف: «أتت الانتخابات النيابية في العام 2022 بعد ثمانية أشهر من صدور مرسوم تشكيل حكومة الرئيس ميقاتي في 10 سبتمبر 2021، لتحد من قدرات الأخيرة وإمكانياتها على إخراج لبنان من النفق، بسبب تحولها الى حكومة تصريف أعمال، ناهيك عن توقيع الرئيس (السابق للجمهورية) العماد ميشال عون في 30 أكتوبر 2022 مرسوم اعتبارها حكومة مستقيلة، أي مجردة حتى من الصلاحيات المناطة دستوريا بحكومات تصريف الأعمال. هذا الأمر أدى الى مقاطعتها من قبل وزراء التيار الوطني الحر. لكن وعلى رغم المقاطعة، بقيت الحكومة تصرف الأعمال عبر التكامل بالمسؤوليات بين الوزراء حتى المقاطعين منهم».

وتابع: «حكومة الرئيس ميقاتي صرفت الأعمال على مدى سنتين ونصف السنة، لكنها لم تتصرف بالوطن كما يحلو لبعض المغرضين أصحاب المصالح الخاصة اتهامها زورا وبهتانا. وكان السؤال الدائم الذي ساد أروقة السرايا الكبيرة ومكاتب الوزراء: ما هو البديل عن الالتزام بتصريف الأعمال؟ ولم يكن لدينا سوى جواب واحد فقط، وهو ان الواجب الوطني يفرض علينا كوزراء أمناء على مصالح الدولة والشعب، حضور جلسات مجلس الوزراء لتفادي وصول البلاد الى الارتطام الكبير، علما اننا لم نتخذ أي قرار يتعارض مع الصلاحيات اللصيقة برئيس الجمهورية، وأتحدى من يستطيع إبراز قصاصة ورق، تشير ولو من بعيد الى المساس بها».

وتابع في السياق: «لست بموارد الدفاع عن الحكومة، الا ان قول الحق والحقيقة يعلو ولا يعلى عليه، وهو ان هذه الحكومة كانت أكثر الحكومات التي تعرضت للظلم والتظلم. والقاصي والداني يعلمان انها عملت باللحم الحي لتنقذ ما يمكن انقاذه، خصوصا في الملفات الضاغطة كالغذاء والنفط والصحة والأمن والجيش وتأمين رواتب القطاع العام. وكان اجدى ببعض الغيارى ان يتوجهوا ولو بكلمة إطراء يتيمة الى الحكومة رئاسة ووزراء، لصمودهم في وجه المآسي والانهيارات، لا ان يوجهوا السهام الى صدور الوزراء، واتهامهم زورا وبهتانا بالتقصير والتقاعس».

و قال ردا على سؤال: «حرصت حكومة تصريف الأعمال كل الحرص على صون وتنقية علاقات لبنان مع الدول العربية الشقيقة، لا سيما مع الخليجية منها التي لم تتخل يوما عن الوقوف الى جانب لبنان واللبنانيين. واتهام حكومة تصريف الأعمال بأنها حكومة ممانعة، محاولة رخيصة لا تتعدى كونها تهمة شعبوية للاستهلاك السياسي الإلغائي ليس الا، اذ كان المطلوب من البعض إطلاق النار على الحكومة لغايات صرف سياسية».

ولم يتردد كلاس بالتأكيد «على ان الرئيس ميقاتي كان يستحق العودة الى ترؤس السلطة التنفيذية في عهد الرئيس جوزف عون، نظرا الى نجاحه على رأس الحكومة في فرملة سقوط الدولة، على الرغم من الحروب والانقسامات السياسية الحادة واشتعال المنطقة. وكذلك على رغم الانهيارات الموروثة وعدم وجود اعتمادات للوزارات».

وأكد كلاس «ان هذا الموقف لا يعني الانتقاص من مناقبية ومصداقية وخبرات الرئيس المكلف نواف سلام، انما للتعبير عن مدى الظلم الذي لحق بالرئيس ميقاتي والتنكر لإنجازات حكومته».

وختم كلاس ابن بلدة رأس بعلبك البقاعية، متمنيا «للرئيس المكلف نواف سلام النجاح في مهمته على رأس السلطة التنفيذية، لاسيما ان أمامه عقبات كثيرة تتطلب الكثير من الحنكة والصبر لتذليلها».

«حماس» تدعو إلى قمة عربية طارئة لمواجهة مشروع التهجير: «القطاع لأهله ولن يغادروه ولن نستبدل احتلالاً بآخر».. وغوتيريش يحذّر من «التطهير العرقي»

إسرائيل تعد خطة «للمغادرة الطوعية».. وترامب: سنتسلّم غزة بعد الحرب

عواصم ـ وكالات: جدّد الرئيس الأميركي دونالد ترامب التأكيد على مقترحه بشأن غزة، مؤكدا أن «الولايات المتحدة ستتسلمها من إسرائيل بعد انتهاء القتال»، فيما أعلنت إسرائيل عن وضع خطة لتسهيل «المغادرة الطوعية» لسكان القطاع، وسط تحذير الأمم المتحدة من أي «تطهير عرقي».

وكتب ترامب في منشور على منصته للتواصل الاجتماعي «تروث سوشال» أمس: «إسرائيل ستسلم قطاع غزة إلى الولايات المتحدة بعد انتهاء القتال».

وكرر الملياردير الجمهوري فكرته القاضية بتهجير سكان القطاع الفلسطيني «إلى مجتمعات أكثر أمنا وجمالا، مع منازل جديدة وحديثة في المنطقة». وأضاف أن هؤلاء اللاجئين «ستتاح لهم فرصة حقيقية للعيش بسعادة وأمان وحرية». ورأى ترامب أنه بعد ذلك « ستبدأ الولايات المتحدة، بالتعاون مع فرق تطوير عظيمة من مختلف أنحاء العالم، ببطء وتأن في بناء ما سيصبح واحدا من أعظم وأروع مشاريع التنمية من نوعها على وجه الأرض».

واعتبر أنه «لن تكون هناك حاجة إلى جنود أميركيين! سيسود الاستقرار في المنطقة»!

ولاقت فكرة ترامب تهجير الفلسطينيين من غزة، لتحويل القطاع تحت إدارة الولايات المتحدة إلى «ريفييرا الشرق الأوسط»، رفضا فلسطينيا عارما. وبعد موجة من الانتقادات الدولية لتصريحات ترامب، قال وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو إن أي نقل للسكان خارج غزة سيكون مؤقتا.

وأكد روبيو أن ترامب يريد دعم «إعادة إعمار المنازل والمتاجر وما شابه، بحيث يتمكن الناس من العودة للعيش هناك».

بدوره، قال البيت الأبيض إن الرئيس ترامب لم يتعهد «في الوقت الحاضر» بإرسال قوات إلى غزة، منوها بأن واشنطن لن تمول «إعادة إعمار غزة»، لكنها «ستعمل في هذا الاتجاه مع شركائها في المنطقة».

في غضون ذلك، أعلنت إسرائيل أنها بدأت وضع خطة لتسهيل «المغادرة الطوعية» لسكان غزة، وقال وزير دفاعها يسرائيل كاتس في بيان «أوعزت للجيش بإعداد خطة تسمح لأي ساكن في غزة ويرغب في المغادرة بالقيام بذلك، إلى أي بلد يرغب في استقباله».

وأضاف «ستشمل الخطة خيارات الخروج من المعابر البرية، بالإضافة إلى الترتيبات الخاصة للمغادرة عبر البحر والجو». ورحب وزير المالية اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش بقرار كاتس، قائلا «أرحب بقرار وزير الدفاع بتوجيه الجيش الإسرائيلي للاستعداد لتنفيذ دورنا في خطة الهجرة وتسهيل مغادرة الغزيين إلى الدول المستقبلة».

وأضاف «كما كنا نقول منذ سنوات، خصوصا منذ بداية الحرب، لا يوجد حل واقعي آخر يضمن السلام والأمن لإسرائيل والرفاه لسكان غزة».

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد وصف، في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» مساء أمس الأول، فكرة ترامب بأنها «رائعة»، وقال إنه يجب «دراستها وتنفيذها».

في المقابل، أكدت حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية «حماس» رفضها التام لتصريحات الرئيس الأميركي، متهمة إياها بـ«صب الزيت على النار»، ومؤكدة أن «غزة لأهلها ولن يغادروها». وطالبت «حماس» بعقد قمة عربية طارئة لمواجهة مشروع التهجير، مشيرة إلى ان «حديث ترامب عن استلام واشنطن غزة هو بمثابة إرادة معلنة لاحتلال القطاع». وشددت بالقول على أننا: «لا نحتاج لأي دولة لتسيير قطاع غزة ولا نقبل استبدال احتلال بآخر».

بدوره، أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أنه «من الضروري تجنب أي شكل من أشكال التطهير العرقي»، مذكرا بـ«حق الفلسطينيين في العيش ببساطة كبشر على أرضهم»، داعيا إلى أهمية تنفيذ «حل الدولتين».

وقال غوتيريش في الكلمة التي ألقاها مساء أمس الأول خلال الاجتماع السنوي للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إن جوهر ممارسة الفلسطينيين لهذه الحقوق «يكمن في حقهم أن يعيشوا على أرضهم»، مجددا التأكيد على أن «أي سلام دائم سيتطلب تقدما ملموسا دائما لا رجعة فيه نحو ذلك حل الدولتين وإنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون غزة جزءا لا يتجزأ منها».

من جانبه، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط أن تثبيت إيقاف إطلاق النار وتسريع المساعدات الإغاثية العاجلة في غزة سيقطعان الطريق على مخططات الاحتلال لتهجير أهالي القطاع.

وقال المتحدث باسم الأمين العام للجامعة جمال رشدي في بيان أمس إن ذلك جاء خلال اجتماع عقده أبو الغيط مع رئيس الوزراء وزير الخارجية الفلسطيني د.محمد مصطفى.

ونقل رشدي عن الأمين العام تأكيده أن المرحلة الحالية تتطلب مساعدة الشعب الفلسطيني في غزة على استعادة الحياة الطبيعية والبدء بإعادة الإعمار من أجل إحباط مخططات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغ القطاع من أهله.

واعتبرت إيران أن طرح «التهجير القسري» لسكان غزة «امر صادم»، بينما أكدت الصين دعمها بقوة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقالت الخارجية الصينية في بيان أمس إن «غزة للفلسطينيين وليست أداة مساومة سياسية، ناهيك عن أن تكون هدفا لقانون الغاب».

في الغضون، تتواصل المفاوضات غير المباشرة بشأن المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، فيما أعلنت وزارة الصحة التابعة لـ«حماس» في القطاع أمس أن حصيلة ضحايا الحرب الإسرائيلية المدمرة، ارتفعت إلى 47583 قتيلا بعد العثور على مزيد من الجثث خلال وقف إطلاق النار الساري منذ 19 يناير الفائت.وقالت الوزارة في بيان أمس «وصل إلى مستشفيات قطاع غزة 31 شهيدا، منهم 28 انتشالا، وشهيد واحد متأثرا بإصابته، بالإضافة لشهيدين جدد»، مشيرة إلى ارتفاع عدد جرحى الحرب إلى ما لا يقل عن 111,633 شخصا.

إلى ذلك، أجبرت قوات الاحتلال مئات من سكان بلدة طمون جنوبي طوباس في الضفة الغربية المحتلة على النزوح قسرا إلى قرى مجاورة تحت تهديد السلاح.

كما أطلق الجيش الاسرائيلي النار على مركبة إسعاف واعتقل سائقها خلال محاولته دخول طمون.

فلسطينيون عائدون نصبوا خيامهم بين منازلهم التي دمرتها اسرائيل في جباليا شمال قطاع غزة (أ.ف.ب)

أكثر من 10 آلاف شاحنة من المساعدات الإنسانية دخلت غزة منذ بدء الهدنة

أ.ف.ب: عبر أكثر من 10 آلاف شاحنة مساعدات الحدود إلى قطاع غزة منذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 19 يناير الفائت، وفق ما أعلن منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة.

وقال توم فليتشر على منصة «إكس» أمس: «أدخلنا أكثر من 10 آلاف شاحنة خلال أسبوعين منذ وقف إطلاق النار، وهي زيادة هائلة» في المساعدات التي تدخل القطاع الفلسطيني.

وبعد أكثر من 15 شهرا من الحرب بين إسرائيل وحركة حماس، يعيش قطاع غزة وسكانه الذين يزيد عددهم على مليوني نسمة أزمة إنسانية غير مسبوقة.

وحتى وقف إطلاق النار، لم تكن المساعدات الإنسانية تصل إلا على دفعات هزيلة متفرقة، ما أدى إلى ظهور حالات سوء تغذية حاد.

ولم تكن الكميات كافية على الإطلاق لتلبية حاجات السكان من الغذاء والمنتجات الصحية. وقبل الحرب التي اندلعت إثر الهجوم غير المسبوق الذي شنته حركة «حماس» على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023، كان متوسط عدد الشاحنات التي تدخل غزة يوميا يبلغ 500 شاحنة.

وتسيطر القوات الإسرائيلية على كل ما يدخل أو يخرج من الأراضي الفلسطينية، وقد نددت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مرارا بالقيود المفروضة على كمية المساعدات الإنسانية ونوعيتها. وتتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات صارمة بشأن أي شيء قد يكون له في نظرها استخدام مدني وعسكري مزدوج، مثل الوقود على سبيل المثال.